



كلمة السيدة الرئيسة
خلال استقبال الأعضاء الجدد للمجلس الوطني لحقوق
الإنسان

23 يوليوز 2019

السادة الوزراء؛
السيدات والسادة ممثلي السفارات وممثلي هيئات الأمم
المتحدة؛
السيدات عضوات وأعضاء المجلس والطاقم الإداري؛
الأصدقاء والصدقات

أرحب بكم جميعا لمشاركتنا هذا الحفل، الذي نخصه اليوم لاستقبال أعضاء الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد أن تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتعيينهم.

وإذ أهنتكم على تعيينكم، أيتها السيدات وأيها السادة أعضاء المجلس، فإنني على يقين أنكم ستعززون الفعل الحقوقي المؤسساتاتي، بتقاسم كفاءتكم وتجربتكم وعطاءكم مع المجلس.

إن منهجية اختيار الأعضاء وتعيينهم، كما هي محددة بالقانون، متعددة المداخل؛ حيث يتم هذا التعيين من قبل صاحب الجلالة ومن مؤسسات دستورية متعددة وهيئات منتخبة، بما في ذلك الترشيحات المفتوحة. فهذه المنهجية تعكس حقا ما جاء به دستور المملكة، روحا ونصا، من حيث ارتكاز المغرب الديمقراطي على أساس المشاركة والتعددية والحكامة.

لقد تطلب ذلك، بالضرورة، فترة زمنية للتشاور والاقتراح والاختيار، فأثَّمرَ تركيبة مُتَناعِمة تمثل التعددية الفكرية والاجتماعية والتنوع الثقافي والتعدد اللغوي والمجالي. وقد جسدت هذه التركيبة إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بنسبة 35 بالمائة. وسنعمل على توطيد هذا الإدماج عند اختيار أعضاء اللجان الجهوية، التي سنبشر التشاور بشأن تركيبها في غضون الأسابيع المقبلة. إنها تركيبة مؤسسة وطنية تستوعب جميع روافد المجتمع المغربي.

ولئن كان اختيار وتعيين الأعضاء قد تم تطبيقا للمواد 36 و45 و52 من القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإننا نعلن اليوم دخول باقي أحكام هذا القانون إلى حيز التنفيذ كما تنص على ذلك المادة 65 منه. ذلك أن تنفيذ عدد من مقتضيات هذا القانون يكون بعد نشره في الجريدة الرسمية بما فيها تعيين الرئيس

وأعضاء الجمعية العامة. أما باقي الأحكام فتدخل حيز النفاذ ابتداء من تاريخ تنصيب أعضاء المجلس، والذين سينكبون على تنفيذ اختصاصاته، وأولها التداول حول مشروع النظام الداخلي للمجلس وإقراره، وتعيين أعضاء الآليات الثلاثة. يتعلق الأمر بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وآلية التظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل والآلية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مشروع استراتيجية عمل المجلس.

أيها الحضور الكريم

لابد، ونحن نستقبل الأعضاء الجدد، أن نستحضر عمل ومساهمة الأعضاء السالفين للمجلس الذي ما فتئ يعرف، منذ إنشائه سنة 1990، إلى اليوم، تحولات نوعية سواء على مستوى تركيبته أو على مستوى اختصاصاته المهام الموكولة إليه، أو على مستوى إنتاجه وعطائه ومبادراته.

ان المجلس، ومنذ إعادة تنظيمه سنة 1999، ما لبث يحصل على درجة الاعتماد "ألف"، نظرا لانسجامه مع مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولتجاوبه مع معظم الملاحظات العامة الصادرة عن اللجنة الفرعية للاعتماد. وهي الخصائص التي كرسها القانون الحالي بقوة، وخاصة منها ما يتعلق بالاستقلالية والتعددية وتوسيع الاختصاصات، ناهيك عن تقديمه نموذجا للممارسة الفضلى للمؤسسات الوطنية من حيث الانتقاء والتعيين والتشكيلة.

إن المنهجية المعتمدة في اختيار أعضاء الجمعية العامة، تعكس بوضوح التعددية المؤسساتية لبلدنا، كما أن التركيبة الحالية ستعزز، لا محالة، التراكم المنجز. ونصبو إلى أن نُحدِث هذه المنهجية تطورا نوعيا وداعما للاختيارات الراسخة لبلادنا، باعتبار المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسةً دستوريةً،

تتسع لكافة الآراء والأفكار التي تتوخى تفعيل عمليات الوقاية من الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ببلادنا.

إنه أفق حقوقي جديد أساسه التزام أخلاقي ومسؤولية قانونية، ومحركه فعل يومي لدعم ضحايا الانتهاكات وتطوير أساليب التدخل وتنويع وسائل العمل، بما يروم المساهمة الفعلية في ترسيخ دولة الحق والقانون.

فشكرا لحضوركم اليوم لأنه، بالنسبة لي ولأعضاء المجلس وطاقمه الإداري، يَدُلُّ بما لا يَدَعُ أَيَّ مجال للشك على دعمكم ومساندتكم لنا.